صندوق استثمار بنك الإمارات دبي الوطني

إي اف جي هيرميس

Emirates NBD

التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٦

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو توفير سيولة يومية للمستثمر مع تعظيم رأس مال المستثمر من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة.

مجالات الاستثمار

يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع.
الحد الاقصي لمده أي استثمار من استثمارات الصندوق ثلاثة عشر شهراً والمتوسط المرجح لمدة الصندوق لا يتعدى ١٥٠ يوم

الاكتتاب/الاسترداد

يقدم الصندوق اكتتاب/استرداد يومي مما يتيح سيولة يومية للمستثمرين
يتم تحديد سعر الوثيقة يوميا
الحد الأدني للاكتتاب هو ١٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر ٢٠١٨
سعر الوثيقة	١٤٤٢,٧٥ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	١٠٨٠,٢١ ج.م.
المدة	٧٨,٥٣ أيام
حجم الصندوق	٢,٨٦ مليار ج.م
كود بلومبرج الخاص بالصندوق	MAZIDFD
كود رويترز الخاص بالصندوق	٦٨٥٣٠٠١٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لادارة المحافظ المالية و صناديق الاستثمار
مدير الاستثمار	يحيى عبد اللطيف
مساعد مدير الاستثمار	علي سلام

بيانات التواصل

بنك الإمارات دبي الوطني

تليفون	١٦٦٦٤
العنوان الالكتروني	http://www.emiratesnbd.com.eg/egypt-ar

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٦	١٨,١١%
العائد منذ بداية العام	١٨,٩٢%
٢٠٢٥	٢٢,١١%
٢٠٢٤	٢١,٩٥%
٢٠٢٣	١٦,٤٣%
٢٠٢٢	٩,٧٧%
٢٠٢١	٩,٢٩%

توزيع الأصول

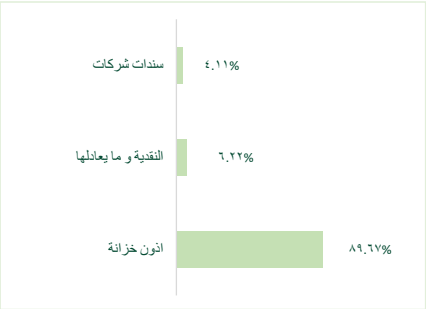

الأداء النسبي

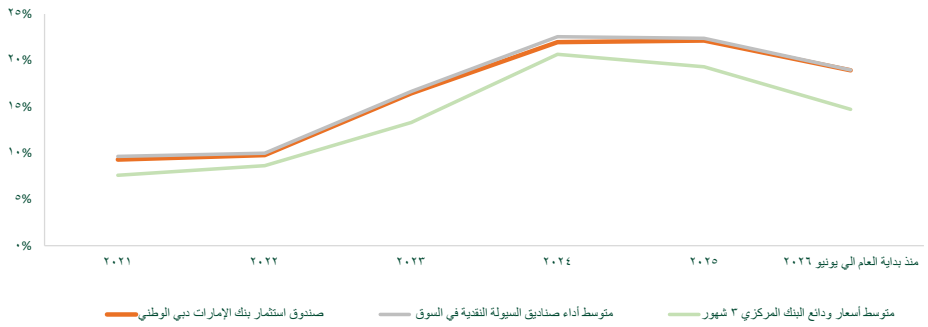

تحليل السوق

أداء السوق

- أدت تداعيات الحرب بين الولايات المتحدة/إسرائيل وإيران إلى حالة من الاضطراب في الأسواق، حيث شهدت مختلف فئات الأصول تقلبات حادة، مع ارتفاع أسعار النفط إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق عند ١١٩.٥٠ دولار أمريكي للبرميل، وتعطل سلاسل الإمداد العالمية، إلى جانب تعرض الجنيه المصري لضغوط نتيجة تخارج استثمارات أجنبية في أدوات الدين (الأموال الساخنة) بنحو ٧ مليار دولار أمريكي، مما دفع سعر الصرف إلى أعلى مستوى له عند ٥٤.٥٩ جنيه/دولار أمريكي، كما ارتفعت عوائد أدوات الدين المحلية بنحو ٢% لتصل إلى حوالي ٢٦%.
- استمرت تقلبات الأسواق عند مستويات مرتفعة طوال معظم الربع الثاني من عام ٢٠٢٦، إلا أنه مع تحسن التوقعات بشأن الحرب خلال الأسبوعين الأخيرين من شهر يونيو، شهدت الأسواق تعافيًا جزئيًا من آثار الحرب عبر مختلف فئات الأصول. ومع ذلك، لا تزال المخاطر الجيوسياسية تحيط بها درجة عالية من عدم اليقين، بما قد يؤدي إلى تجدد التقلبات في أي وقت.
- تحسن أداء الجنيه المصري مدعومًا بتدفقات استثمارات أجنبية في أدوات الدين (الأموال الساخنة) بلغت نحو ٩ مليار دولار أمريكي، مما ساهم في تراجع سعر الصرف من أعلى مستوى له عند ٥٤.٥٩ جنيه/دولار أمريكي إلى ٤٩.٢٠ جنيه/دولار أمريكي خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٦.
- وعلى الرغم من أن البنك المركزي المصري استأنف دورة التيسير النقدي من خلال خفض أسعار الفائدة بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في فبراير ٢٠٢٦، ليصل إجمالي الخفض إلى ٨٢٥ نقطة أساس منذ بدء دورة التيسير في عام ٢٠٢٥، إلا أنه يعيد حاليًا تقييم توجهاته النقدية في ضوء الحرب على إيران. ويتوقع الاقتصاديون أن تقوم لجنة السياسة النقدية بتثبيت أسعار الفائدة خلال الفترة المقبلة لحين انتهاء النزاع، في ظل تصاعد الضغوط التضخمية. وتبلغ أسعار الفائدة الحالية ١٩.٠٠% للإيداع، و٢٠.٠٠% للإقراض، و١٩.٥٠% لسعر العملية الرئيسية.
- بلغ معدل التضخم السنوي العام في مصر ١٤.٦٠% في مايو ٢٠٢٦، منخفضًا من ١٤.٩٠% في أبريل ٢٠٢٦، لتبلغ بذلك أسعار الفائدة الحقيقية نحو ٤.٩٠%. كما استقر معدل التضخم الأساسي عند ١٣.٨٠% في مايو مقارنة بشهر أبريل.
- واصل صافي الاحتياطي الأجنبي في مصر اتجاه التصاعد لتسجيل ٥٣.١ مليار دولار أمريكي في مايو، مقارنة بـ ٥٣.٠ مليار دولار أمريكي في أبريل.
- ارتفعت تحويلات المصريين العاملين بالخارج بنسبة ٣٣.٢% على أساس سنوي لتصل إلى ٣٩.٢ مليار دولار أمريكي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ (يوليو–أبريل)، وفقًا لبيانات البنك المركزي المصري. وعلى أساس شهري، قفزت التحويلات خلال أبريل بنسبة ٤١% على أساس سنوي لتسجل ٤.٣ مليار دولار أمريكي.
- نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥.٣% خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٥، مقارنة بـ ٤.٣% في الفترة نفسها من العام السابق، مدفوعًا بقطاعات الصناعة والسياحة والاتصالات ورجوع إيرادات قناة السويس. وتستهدف الحكومة تحقيق نمو يقارب ٥% خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، مقارنة بمستهدف سابق بلغ ٤.٥%.
- بلغ عجز الحساب الجاري ٤.٦٤٩ مليار دولار أمريكي خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٦، مقارنة بـ ٤.٩٤٨ مليار دولار أمريكي في الربع الرابع، حيث ساهمت إيرادات الخدمات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج في الحد من أثر اتساع عجز الميزان التجاري، بما دعم تحسن أوضاع القطاع الخارجي.

متوسط صافي اسعار الفائدة في نهاية الربع الثاني من عام ٢٠٢٦:

- اذون الخزانة المصرية:
  - ٣ شهور: ١٩.٢٨٤%
  - ٦ شهور: ١٩.٩٧٩%
  - ٩ شهور: ٢٠.٠٩٣%
  - ١٢ شهر: ١٩.٢٩٥%

استراتيجية السيولة النقدية:

- في ظل استمرار مفاوضات السلام، لا تزال معنويات السوق إيجابية، مدعومة بتوقعات استمرار وقف إطلاق النار. إلا أن هذا السيناريو لا يزال غير مؤكد، وقد يؤدي أي تدهور في الأوضاع الجيوسياسية إلى تغير ملموس في توقعات الأسواق. وعليه، سيواصل مدير الاستثمار الإبقاء على مدة الاستحقاق الحالية، مع الاستمرار في متابعة تطورات معدلات التضخم والمؤشرات الاقتصادية الكلية، بما قد يستدعي إعادة تقييم الاستراتيجية وفقًا لمستجدات السوق.